**الفصل الخامس : النطام النقدي العالمي و موئسساته**

**تمهيد:**

يتكون النظام الاقتصادي الدولي ،من ثلاث نظم فرعية هي : النظام النقدي الدولي،النظام المالي الدولي ،و النظام التجاري الدولي .

و من هذه النظم الفرعية الثلاثة تتشكل القاعدة الاقتصادية الدولية ،والتي يتجه العالم الى إنشاء "منظمة الاقتصاد العالمي " لكي ترتكز عليها ، و تتولى تدبير و تصريف شئونها بما يسمح بدرجة عالية من الاستقرار الاقتصادي العالمي ، و أحدث معدلات عالية للنمو الاقتصادي لكل دول العالم و ذلك كما هو واضح في المنطمات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي.

تنبع أهمية دراسة النظان النقدي الدولي ، من كونه السلطة النقدية الدولية التي تضمن النمو الدائم و المستمر للتجارة الدولية و بالطرق التي تحقق مصالح الدول المختلفة.

1. **النظام النقدي الدولي )مفهوم ، خصائص و مكونات (:**

* **تعريف**

بصفة عامة ، يمثل النظام النقدي الكيان التنظيمي الذي يضم في إطاره أنواع معينة من النقود المتداولة في مجتمع معين خلال فترة معينة ، و شروط إصدار كل نوع منها و مدى قابلية بعضها للتحويل الى الأنواع الأخرى المتداولة ، و مدى الالتزام بقبولها في الوفاء بالدين.

وعليه يمكن وضع تعريف شامل و بسيط للنظام النقدي الدولي على النحو التالي :

هو مجموعة القواعد و التنظيمات و الأليات المتفق عليها دوليا، و تتكفل بتصريف أمور العلاقات النقدية بين الدول و تحديد أنواع النقود المقبولة دوليا ، و ضبط قيمة العملات النقدية من خلال سعر صرف العملات تجاه بعضها البعض . و كل هذا من أجل تدعيم فعالية المبادلات الدولية التي تثيرها العلاقات الاقتصادية الدولية ، ممثلمة في انتقال السلع و الخدمات ، و انتقال روؤس الاموال و كذلك انتقال القوى العاملة . و يتضمن هذا النظام النقدي الدولي أيضا وجود مؤسسات نقدية دولية .

* **خصائصه:**
* وجود مؤسسات تنظيمية تتولى إدارة و توجيه هذا النظام ، كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي .
* توفير الية يتم من خلالها تسيير عمل النظام ، و تتمثل في الإجراءات التي يمكن أن تتخد لتحقيق الكيفية التي يعمل بها ، و يسير بها النظام .
* وجود وسائل يتم من خلالها عمل النظام ، و يمكن أن تتثمل في وسائل تسوية المبادلات الدولية كالذهب و العملات الأجنبية و حقوق السحب الخاصة و ما الى ذلك من الاشكال المقبولة كوسائل لتسوية المبادلات و المعاملات على النطاق الدولي .
* توفير إجراءات يتم من خلالها تسيير التدفقات النقدية ، لتسهيل المبادلات الدولية و تسويتها و تطويرها و إستقرارها.
* **مكوناته:**
* النقود الدولية .
* التنظيمات الدولية لتسهيل و تنشيط عمليات التبادل الدولية .
* نظام بريتن وودز للنقد الدولي .
* مؤسسات دولية تتعامل بالنقود الدولية و تشمل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير .

1. **مراحل التطور التاريخي للنظام النقدي الدولي :**
2. **النظام النقدي الدولي في الفترة 1880-1914 )قاعدة الذهب ( :**

اجمع العديد من الاقتصاديين على انه ابتداء من سنة 1880 ، دخلت قاعدة الذهب حيز التنفيد في مجال العلاقات النقدية الدولية ، وذلك في العديد من الدول الصناعية وقد ساعدت هذه القاعدة على ربط اقتصاديات هذه الدول بإقتصاديات الدول المتخلفة و ذلك من خلال التجارة الدولية ، كما أن هذه الفترة شهدت استقرار نقديا دوليا لا مثيل له أسهم بشكل فعال في زيادة الإنتاجية و العمالة في مختلف دول العالم.

ففي ظل قاعدة الذهب تتكاأ قيمة وحدة النقود مع قيمة وزن معين من الذهب و بعبارة أخرى تتعادل القوة الشرائية لوحدة النقود مع القوة الشرائية لهذا الوزن من معدن الذهب في السوق ، و يكون للأفراد حرية استيراد أو تصدير الذهب دون قيد أو شرط وكذا حرية سك النقود أيضا.

**ب – النظام النقدي الدولي في الفترة 1918 -1939 :**

اتسمت فترة الثلاثينيات من القرن العشرين بغياب تنظيم دولي يعمل على توفير متطلبات التعاون الاقتصادي و النقدي الدولي و معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات . وقد كان من بين الأسباب التي عمقت حالة اللااستقرار ، تزامن أزمة الثلاثينات مع الحرب العالمية الثانية .

و قد بذلت حهود كبيرة من اجل إعادة تأسيس قاعدة الذهب ، فبعد انتهاء مرحلة الحرب العالمية الأولى قامت كل من الولايات المتحدة الامريكية سنة 1919 و بريطانيا سنة 1925 ، بمحاولة لإعادة إرساء قاعدة الذهب من جديد لكن بحلول سنة 1931 بدأت القاعدة بالانهيار بحيث اشتدت المضاربة نظرا لغياب فعالية ميكانيزم التصحيح الذاتي عن طريق أسعار الفائدة .

و بالتالي انتشرت الحركات المضاربية لروؤس الأموال في جميع البنوك ) النمساوية ، الألمانية ، الإنجليزية ( ، مما أدى الى فرض قيود على الصرف في العديد من الدول ، أما بريطانيا فكانت أول من ألغت التزاماتها ببيع الذهب و تعويم الإسترليني و تبعتها دول أخرى تربطها علاقاتها تجارية و مالية قوية بإنجلترا و تربط عملاتها بالاسترليني ، و لم تبق ملتزمة بقاعدة الذهب إلا فرنسا ، بلجيكا ، هولندا ، إيطاليا ، سويسرا و التي أطلق عليها اسم **جبهة الذهب** gold bloc و في سنة 1936 انهارت القاعدة بخروج جبهة الذهب منها .

شهدت الفترة الموالية لإنهيار قاعدة الذهب ، عمليات واسعة لتخفيض قيم العملات و فرض القيود الحمائية و الرقابة على الصرف و تقييده ، مما ترتب عنه عدم استقرار في أسعار الصرف للعملات المختلفة )دول اتبعت نظام الصرف الحر و أخرى نظام الرقابة على الصرف (.

**ج – النظام النقدي الدولي نهاية الحرب العالمية الثانية و مابعدها )1944-1973( « نظام بريتون وودز و قاعدة الدولار « :**

دخلت الدول الحرب العالمية الثانية ، و هي مشدودة الأفق نحو البحث عن نظام نقدي جديد ، و هذا بسبب معاناتهم للفوضى و الاضطرابات التي سادت النظام المقدي الدولي قبل الحرب ، و التي استمرت أثناءها ، و هذا ما حدا بالبعض الى التفكير في إيجاد حل لهذه المشكلة بالبحث عن منظمة دولية تصحح الأوضاع المتفاقمة .

إدن في أواخر الحرب العالمية الثانية ، اهتدت دول الحلفاء المنتصرة الى ضرورة إنشاء نظام نقدي دولي ، و تم عقد اجتماع سنة 1944 ، حضرته أمريكا و انحلترا و ممتلو 42 دولة أخرى في بريتون وودز بامريكا ، لوضع نظام نقدي دولي جديد ، حيث أخد بالاقتراح الأمريكي و استبعد المشروع الإنجليزي ، و تمت صياغته ضمن اتفاقية عرفت بإ**تفاقية بريتون وودز** مع إنشاء مؤسستين دوليتين تقومان بتنفيد هذا النظام و هما : **صندوق النقد الدولي FMI، البنك الدولي B M.**

اقترح على طاولة النقاش تعاون الدول لرفع الحواجز ، و أوصى المؤتمرون أن تتوقف الدول الاضعاء عن فرض القيود على عمليات الصرف و تم تقديم مشروعين للنقاش أحدهما أمريكي و الاخر بريطاني .

* المشروع البريطاني )مشروع كينز ( keynes: تم تقديمه بتاريخ 7 0/04/1943 و يتضمن إيجاد مؤسسة دولية لها سلطة اصدار عملة خاصة بها ، مع تمتعها بنوع من السلطة تفرضها اقتصاديات الدول الأعضاء التي تحقق فوائض أو عحز مزازين مدفوعاتها .

حيث اقترح كينز ، أن تحت هذه المؤسسة الدولية الجديدة الدول الأعضاء الذين لهم فائض ، على إتباع سياسة توسعية في الإتمان ، و تخفيض الحقوق الجمركية ، و إعادة تقييم عملاتها ، و أما الدول الذين لهم عجز ، فإقترح بخصوصها كينز أن تلزم بتخفيض قيمة عملاتها ، او تقدم الذهب الى المؤسسة الدولية ، أو تفرض رقابى على حركة رؤوس الأموال فيها .

أيضا اقترح كينز منح قروض من طرف المؤسسة الدولية المنشودة الى الأعضاء ، مثل بقية البنوك التجارية ، و يكون معيار المنح حسب أهمية الدولة في التجارة الدوليى ) ذلك أن بريطانيا كانت تلعب دورا كبيرا في التجارة الدولية (.

* المشروع الأمريكي )مشروع وايت white ( :تم تقديمه بتاريخ 05/ 04 / 1943 حيث اقترح إيجاد مؤسسات دولية ، تعمل على تفادي تكرار المشاكل التي واجهها نظام النقد الدولي خلال ثلاثينيات القرن 20 ، و رفض الامريكيون اقتراح كينز الداعي الى فرض عقوبات على الدول الدائنة و المدينة معا ، ذلك ان أمريكا انداك كان لها فائض في ميزان مدفوعاتها ، و رفضوا أيضا مقترح كينز الداعي الى منح القروض حسب حصص الاعضاء في المؤسسة المنشودة )و يرجع ذلك الى تمتع أمريكا بالثراء و بإقتصاد متطور.
* **الأسس:** يرتكز النظام النقدي الدولي ، الذي صيغ في بريتون وودز على الأفكار التالية:
* يجب أن تكون معدلات الصرف محددة و وحيدة (fix et unique ) و أن هامش التغيير لا يتجاوز 10 % و كل تخفيض يتجاوز 10 % يجب تبليغه لصندوق النقد الدولى ، على ان يتم صرف العملات حسب الدولار و الذهب و بهدا اعتبر الدولار عملة دولية صعبة ، و سمح تحويل الدولار ، و الذهب ، و العملات القابلة للتحويل الى الدولار ذهب وفق معدل أوقية ذهب = 35 دولار .
* احتياطي الدولار من الصرف الأجنبي يعادل الدولار ، و الذهب ، و العملات القابلة للتحويل الى الدولار .
* القروض الممنوحة من الصندوق تخضع لشروط متغيرة ، حسب مبالغ القروض ) خاصة إذا تجاوز البلد نصيبه (.
* **فشل نظام بريتون وودز :**

لم يعمر هذا النظام طويلا ، بسبب الانتقال من قاعدة الذهب الى قاعدة الدولار ، و نوضح ذلك كمايلي :

ارتكز نظام بريتون وودز على التزام الخزانة الامريكية ببيع الذهب للبنوك المركزية و المؤسسات المالية في العالم ، وفق 35 دولار للأوقية ، ممايعني تحقيق توازن بين المخزون الذهبي لدى الولايات المتحدة الامريكية ، و بين الالتزامات القصيرة الاجل المترتبة عليها ، الامر الذي ينعكس على توازن ميزان المدفوعات .

لكن حالة عجز ميزان المدفوعات الأمريكي منذ خمسينيات القرن العشرين أدت الى تقليص احتياطات الذهب في الخزانة الامريكية ، و اقترح ضرورة تعديل أسعار صرف بعض العملات الدولية برفع معدلاتها ، و امام رفض تلك الدول )خاصة ألمانيا الغربية و اليابان ( اضطرت الولايات المتحدة الامريكية الى تبني تخفيض قيمة الدولار ، مما أدى الى هروب رؤوس الأموال الامريكية الى الخارج و بدأت التحويلات نحو العملات القوية الأخرى )المارك الألماني ، الين الياباني ، الفرنك السويسري ( ، و هو ما أدى الى مزيد من الاختلالات في ميزان المدفوعات الأمريكي .الشيء الذي أدى ب "ريتشار نيكسون " الى تعليق قابلية تحويل الدولار الأمريكي الى ذهب بتاريخ 15 اوت 1971 ، معلنا بذلك نهاية نظام "بريتون وودز" ، و تم فرض ضريبة إضافية مؤقتة على الواردات قدرها 10% و بذلك تم التحول الى قاعدة الصرف بالدولار .

**د- نظام التعويم المدار:**

مند سنة 1978 أقر صندوق النقدي الدولى كل الأنظمة النقدية تقريبا ، و هدا ما جاء في التعديل الثاني لاتفاقية بريتون وودز في جاميكا سنة 1976 بحيث تقرر بأن كل دولة مدعوة لإختيار إجراءات خاصة للصرف ، فهي تستطيع أن تنسب قيمة عملتها الى حقوق السحب الخاصة أو الى عملات أخرى أو تعوم عملتها في سوق الصرف ، والتقييد الوحيد هو عدم الاستناد الى الذهب تحت أي شكل من الاشكال ,

و بالتالي حدث تغير في نظانم تحديد سعر الصرف في معظم دول العالم ، فأخدت بأنظمة الصرف العائمة بدلا من أسعار الصرف الثابتة ، ولعل من المستحدثات التي ترتبت على العمل بنظام أسعار الصرف العائمة ، التقلبات الشديدة في أسعار صرف العملات الرئيسية ( الدولار ، الين ، مارك وغيرها ) و هو ما أدى الى زيادة عنصر عدم اليقين أو التأكد في العلاقات الاقتصادية الدولية ، و ابتداء من سنة 1985 لم تعد الحكومات تثق في فعالية سوق الصرف ولا بفعاليىة الصرف العائم ، مما دفعها للتدخل من أجل تفادي الانحرافات في تكوين أسعار الصرف و ذلك بتبني نظام الصرف الموجه ، و لقد توصلت اتفاقية بلازا 22 سبتمبر 1985 و بعدها اتفاقية لوفر 22فيفري 1987 الى اتفاق حول التغيرات في أسعار الصرف ,